

جريدة شهرية مغربية

ALIKHTIAR
ATHAOURI

Revue Mensuelle Marocaine

Numéro : 9 العدد

Prix 2 F. الثمن

Octobre 1976 أكتوبر

الأختيار الثوري

« ان سياسة تخدم مصالح أقلية من المحظوظين ، لا يمكنها أن تدوم في عصر الديمقراطية والاشتراكية » - المهدي بنبركة

OPTION REVOLUTIONNAIRE

Poste Restante, 103 Avenue de la République 75011 Paris

عنوان المراسلة :

في ذكرى الشهيد المهدي بنبركة

الوطني العربية وتشتيت الطاقات النضالية للجماهير العربية واذكاء النعرات
الاقليمية والطائفية الضيقة •

ففي المشرق العربي استطاعت الامبريالية وحليفاتها الرجعية من قطع
أشواط في انجاز المخطط الرهيبي الرامي الى تقوية وتركيز مواقعها ،
وتصفية المقاومة الفلسطينية ومجموع حركة التحرر الوطني العربية •

وفي المغرب العربي ، حيث لا زال شبح الحرب والاقتتال مخيما على
الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري ، تمكنت الامبريالية من الحفاظ على
مصالحها الاساسية في المنطقة بتمهيد حل استعماري جديد بالنسبة لقضية
الصحراء المغربية مفرغة التحرير من مضمونه الحقيقي ومدعمة في نفس
الوقت مواقع الرجعية في مجموع المغرب العربي •

ونحن نستعرض ملاحم الهجمة الامبريالية على الوطن العربي نذكر بما
قاله الشهيد المهدي منذ سنوات مضت :

« نعم ، ان الأمة العربية ما تزال تواجه الاستعمار في المشرق
والمغرب ، وما تزال تواجه حلفاء الاستعمار وأعوانه في شكل النظم الاقطاعية
وتشاكب مصالح سيطرة البورجوازية وأطماع محترفي السياسة والمتطفلين
على الوطنية •• وان كل معركة نخوضها في أي جزء من أجزاء الوطن
العربي هي لصالح الأمة العربية جمعاء ، وكل خطوة نخطوها في سبيل
التحرر والوحدة والبناء هي لصالح الأمة أيضا » •

أما على الصعيد الوطني فان النظام الرجعي المغربي مقبل على تنظيم
عملية انتخابية جديدة يستهدف منها تزييف الديمقراطية وتركيز وتقوية
دعائمه •

ولقد حذر الأخ المهدي من هذه الاساليب بقوله :

« فيما يرجع لتحقيق الديمقراطية في الحياة العامة فمعناها بالنسبة
اليوم هو البحث عن الماسكين الحقيقيين للسلطة السياسية من
أجل إخضاعهم للارادة الشعبية ، أي أنها لا تعني مجرد المبادرة بانتخابات
تبقى السلطة بيد القابضين عليها خلف واجهة برلمانية شكلية » •

ان احسن طريقة لحياء ذكرى الأخ المهدي بنبركة ، لهي العمل على
استخلاص الدروس والعبر من تراث هذا المناضل الذي قرن الفكر بالممارسة
والذي ظل حتى تعرض لتلك العملية الاجرامية الشنيعة ، مثال المناضل الوفي
المتفاني في خدمة الجماهير الشعبية الكادحة من أجل استئصال جثور
الهياكل الاقطاعية والاستعمارية من بلادنا وبناء مجتمع ديمقراطي اشتراكي •



يوم التاسع والعشرين من هذا الشهر تحل الذكرى الحادية عشر
لاختطاف واغتيال المناضل الكبير : المهدي بنبركة •

تحل هذه الذكرى والوطن العربي من محيطه الى خليجه يعيش ظروفنا
عصيبة متهيزة بهجمة امبريالية شرسة تستهدف اجهاض حركة التحرر

في هذا العدد :

★ منبر المناضلين : تقرير من فدرالية العمال الاتحاديين بأوروبا الغربية (ص ٧)

★ في اسبانيا : سياسة الانفتاح وخطة النضال الجماهيري (ص ٢ و ٣)

تفوق النظام السوري في خدمة المخطط الامبريالي

المقاومة على القبول بالامر الواقع من خلال « الانتصار العسكري » . واذ ذلك يمكن التفاوض والمساومة ، واقتراح « الحاول » الرامية الى تجريد المقاومة من كل امكانية للدفاع عن النفس ، وكل ذلك في انتظار شن هجوم مقبل ..

والغريب والمؤسف ، هو ان التصفية التي تتعرض لها المقاومة الفلسطينية تعرض في واضحة النهار ، دون أن يحرك ساكن من طرف كل الانظمة العربية ، اذا استثنينا بعض مواقف التضامن اللفظية .

وفي هذا الاطار يبدو واضحاً أن مواقف النظام المصري ليست الا من باب الازايعة ، وانها لا يمكنها ان تضلل أحداً في الانرايا الحقيقية لهذا النظام .

فكلا النظامين ، السوري والمصري ، غارقان حتى الأذان في تنفيذ المخطط الامبريالي الشامل ، وهما يخوضان لعبة ضخمة تتجاوزهما أنفسهما في نهاية الامر ، وسوف لن تؤدي الا الى هلاكهما .

فالاكيد أنه لا يمكن الاستمرار في خيانة شعوب كاملة وخدمة المرامي الاجنبية الامبريالية دون اعطاء الحساب يوماً ما ، يوم تتمكن الشعوب العربية من زمام المبادرة .

ويوما بعد يوم ، يستمر هذا النظام في تنفيذ مراحل خطة أسياده الامبرياليين متجاوزاً حدود ما يمكن تخيله من طرف نظام ما فتاً ، وحتى ماض قريب ، يظهر تضامنه ودعمه للمقاومة الفلسطينية .

لكن الحقيقة صارخة ! فما هو اليوم يوجه دباباته ومدافعه في هجوم مدروس شامل ضد مواقع المقاومة الفلسطينية والحركة التقدمية اللبنانية مؤكداً عزمه على اخضاع المقاومة واضعافها لارغامها على القبول بالحلول الامبريالية أو القضاء عليها نهائياً اذا أمكن ذلك .

وان الهجوم الشامل هذا ، لا يستهدف منه تحقيق اهداف عسكرية محضة ، بل أراد منه بالدرجة الاولى تأكيد مراميه السياسية في فرض هيمنته وسيطرته الكاملة . والا فما معنى الهجوم على مناطق أعلنت منظمة التحرير عزمها على الانسحاب التدريجي منها طبقاً للاتفاق المبرم مع الرئيس الجديد الياس ساركيس .

ان معنى ذلك - أي الاسراع للسيطرة بقوة السلاح على مجموع مواقع المقاومة ورفض الانسحاب التدريجي - هو أن العملية عملية سياسية بالدرجة الاولى ، تستهدف ارغام



قالت « كولدا ميير » جواباً على سؤال أحد الصحفيين حول اعدام العرب الذين قاموا بالهجوم على فندق ساميراميس بدمشق : « انني سعيدة بأن أصرح ، أن اسرائيل لم تلجأ يوماً ما الى مثل هذه الاساليب ، وانها لم تشن يوماً ما فلسطينياً في ساحة عمومية .. »

وان عبر هذا على شيء ، فانما يعبر عن الدور الذي يحتله النظام السوري ضمن المخطط الامبريالي ، كما يكشف عن وحشية الاساليب التي يستعملها في محاولته لتصفية المقاومة الفلسطينية .

نضال الجماهير الاسبانية من اجل الديموقراطية (٢)

في العدد السابق تطرقنا للاوضاع التي عرفتها اسبانيا منذ الحرب الاهلية والتي أدت بالنظام الى أزمة عميقة جعلته يبحث عن بديل للحكم فرانكاوي ائهم ..

تحضير البديل للنظام الفرنكاوي

أمام هذه الازمة ، أقبل النظام على مراجعة أوضاعه ، وترتيب مراحل المستقبل ، والبحث عن بديل للعجز فرانكو ، وذلك من خلال القرارات الاساسية التالية :

- تعيين الامير خوان كارلوس « كوريث للتاج الاسباني » بتاريخ 15-7-1971 .

- تعيين كيريو بلانكو رئيساً للوزراء بعد ان كان فرانكو قبل هذا التاريخ يجمع بين رئاسة الدولة والوزراء بالاضافة الى مناصب أخرى عديدة كقائد أعلى للقوات المسلحة ، ورئيس لحركة الكتائب و ... الخ .

ولقد شكل هذان القراران ، والنتائج العملية التي تمخضت عنهما منعطفاً هاماً في تاريخ النظام الفرنكاوي ائهم .

وفي نفس الفترة شهدت النضالات الجماهيرية المطالبة تصاعداً ملموساً ، خاصة منها نضالات الطبقة العاملة ، في مختلف مناطق اسبانيا ، بقيادة تنظيمات نقابية غير معترف بها من طرف النظام ، ونضالات الطلبة والأساتذة في الجامعة .. بالاضافة الى انطلاق وضغط العمليات المسلحة في بلاد الباسك من طرف منظمة « آتا » .

واتجاه هذا ، لم تكن ردود فعل النظام سهلة أو لينة ، بل انه بعد انتهاء حالة الطوارئ شهدت البلاد مسلسلاً من المحاكمات ضد العمال وقياداتهم (أشهرها محاكمة « 1001 ») الاختيار الثوري ص 2

اشراف الحركة الحاكمة . وهذا القانون يرمي في عمقه الى محاولة الباس «قناع ديمقراطي» لنظام عتيق في فاشيته وديكتاتوريته . وهذا ما جعل الحركة التقدمية تعارضه وترفضه .

ورغم رجعية ومحدودية القانون ، فانه يمثل تنازلاً - ولو بسيطاً - لم يتم فقط برضى النظام وأصدقائه في الجانب الآخر من المحيط الاطلسي ، ولكنه تحقق نتيجة نضال الجماهير الاسبانية ونتيجة الضغط الشعبي الذان كانا وما زالا يرومان التغيير الجذري للهياكل الديكتاتورية القائمة .

وعقب صدور هذا القانون المحدود في مضمونه وهدفه ، ودخوله حيز التطبيق ، تصاعد نضال الجماهير الشعبية بفعالية أكثر في سبيل المزيد من الحريات الديمقراطية، وشهدت بداية سنة 1975 ، وقبل موت فرانكو ، أكبر التظاهرات وكثيراً من مظاهر الاحتجاج الشعبي في كافة الاوساط ، لم تنل منها ممارسات القمع والارهاب ، في حين ان الشعارات والتهافتات كانت أكثر بعداً وعمقا من السابق .

ولا يفوتنا ان نؤكد ان هذه المواقع الهامة التي أخذتها الحركة الجماهيرية في الساحة السياسية الاسبانية ما هي الا نتيجة النضال الدؤوب والصامد الذي خاضته المنظمات التقدمية السياسية منها والنقابية ، وذلك خلال سنين طويلة متحدية كل الحواجز والصعوبات سواء في المنفى أو في ظروف العمل السري داخل البلاد .

كما تم طرد العديد من الاساتذة الجامعيين ، وقمع نضالات الطلبة واصدار الاحكام القاسية ضد المناضلين الباسك .

ورغم ردود فعل النظام اتجاء النضالات الشعبية لمختلف الاوساط ، فان كفاح القوى التقدمية ضد النظام الفاشي لم يهدأ ، بل استطاع ان يبدع اشكالا نضالية جريئة . وشكل ظاهرة سياسية هامة في اسبانيا الديكتاتورية ، كما كان عاملاً حاسماً في ارغام الزمرة الحاكمة على أن تخطو خطوة أخرى نحو تقديم المزيد من التنازلات .

أما من جهة أخرى ، فان الامبريالية العالمية، والامريكية بشكل خاص ، ترى من مصلحتها ان يتحول النظام - وبعد موت فرانكو - الى نظام رأسمالي « ديمقراطي » على شاكلة الجارات الاوربيات . وهذا هو السبب الذي شجع وحث قسماً من الطغمة الحاكمة في التقدم خطوة في هذا الاتجاه ، بينما يفضل القسم الآخر الابقاء على جوهر النظام الفرنكاوي مع التسليم بالتنازل الادنى والمحدود عن بعض الممارسات السياسية في جهاز السلطة .

وبالرغم من تعارض جناحي النظام ، تم اتفاق الطرفين في اتجاء مسايرة الطرف الجديد والذي يلح على الانفتاح الادنى . ومع انتهاء صيف 1974 اعلن عن قانون تشريعي وضعته حكومة ارياس نافارو ، يسمح بموجبه تكوين الجمعيات ذات المصلحة العامة ، تحت

سياسة الانفتاح وخطة النضال الجماهيري

لتحقيق المزيد من المكاسب

السياسيين بما فيهم المتهمين بما سمي بالارهاب .

● منح الاستقلال الذاتي بالنسبة لشعوب «كتالونيا» و «بلاد الباسك» و «الكاليس» .

وهي نفس المبادئ التي اكدها الحزب الاشتراكي العمالي ، غدت اللقاء الذي تم ما بين الكاتب الاول لهذا الحزب ورئيس الحكومة يوم 10 غشت المنصرم ، حيث اصدرت اللجنة التنفيذية بلاغا اكدت فيه الشروط التي يتمسك بها الحزب بالنسبة للتغيير الديمقراطي وهي اساسا :

● الغاء المؤسسات التي تعرقل المسلسل الديمقراطي وحل مجلس «الكورتس» (البرلمان الحالي) .

● ان تصبح الحريات الاساسية في التجمع والتظاهر وغيرها ، سارية المفعول .

اما منظمة «التنسيق الديمقراطي» التي تضم 14 تنظيما معارضا ، فلقد اعلنت رفضها لمشروع الاصلاح الحكومي وصرحت انه «لا يمكن دعوة الشعب الى ممارسة سيادته ، في حين انه يمنع من الحريات الاساسية ، ولا يحصل على اي ضمانات جدية لصيانة هذه الحريات من القمع البوليسي» . كما اكدت نفس الشروط المشار اليها اعلاه .

ونشير الى ان كل هذه المواقف يتم اعلانها للجماهير ، وان اي لقاء يتم مع الجهاز الحاكم ، الا وتنتشر نتائجه ومضمونه حتى تتمكن مجموع الجماهير من تتبع الوضع عن كثب .

وهذه اللقاءات والمفاوضات المبنية على شروط واضحة ، لا تلغي النضال الجماهيري ولا تحاول اخضاعه لمنطق «السلام الاجتماعي» . بل على العكس من ذلك ، فاننا نلاحظ في نفس الظرف تصاعد هذه النضالات وتجذرها . ومن بينها نذكر اضراب البريد الذي دام اكثر من 15 يوما وشمل 11 مدينة كما شارك فيه 20 000 عاملا ومواطنا وضراب عمال الحديد والصلب الذي ضم ايضا 20 000 عاملا ، والاضراب العام من اجل العفو الشامل الذي تم بمناسبة ذكرى اعدام 5 مناضلين باسك ، والاضراب عن الطعام الذي شنه المعتقلون السياسيون داخل السجون .. الخ .

وهكذا يتضح لنا ان الحركة التقدمية والديمقراطية ، قيادات وجماهير ، تتحرك اليوم من مواقع قوة على الساحة الاسبانية ، وذلك بفضل نضاله الصامد والجري وتكامل هذا النضال في مختلف الواجهات السياسية منها والاجتماعية .

وبالرغم من ان الرجعية والفاشية لا زالت تحتل مواقع هامة وحساسة ضمن اجهزة الدولة ، فان نضال الجماهير الاسبانية من اجل الديمقراطية ، وبقيادة منظماتها السياسية وانقابية ، قد اصبح اليوم اكثر من ذي قبل على ابواب الخلاص النهائي من الفاشية ، وفتح عهد جديد في حياة الشعب الاسباني .

(في عدد مقبل : خلاصة وعبرة)

وامام فشل النظام في لجم المسيرة الديمقراطية اضطر الى نهج سياسة «الانفتاح» محاولا امتصاص غضب الجماهير وفي نفس الوقت ضمان شروط استمراره .

والجدير بالذكر ان سياسة الانفتاح هذه ، لم تنل مصادقة جميع الاجنحة المتواجدة داخل الحكم ، بل تسببت في تعميق التناقضات والانقسامات داخل الفئة الحاكمة .

فغداة تعيين الحكومة الجديدة ، تقدمت هذه الاخيرة بمشروع تعديل بعض مواد القانون الجنائي المتعلقة بالعقوبات التي يحاكم بموجبها المتظاهرون والانتماء السياسي والتعبير عن الرأي .. الخ . ولقد صودق على تلك التعديلات ، بعد مناقشات حادة ، أدت الى انقسام داخلى «الكورتس» بسبب موقف النواب اليمينيين المتطرفين ، الذين يرفضون اي تنازل ديمقراطي ، ويقفون على الخصوص ضد الاعتراف بشرعية الحزب الشيوعي . ولقد تقدم هؤلاء النواب بملمتس خاص في هذا الشأن يتضمن ارادة الموقعين في عدم الاعتراف بالحزب الشيوعي .

وفي اطار خطة الانفتاح ، و «الاصلاح الديمقراطي» اقبل رئيس الحكومة الجديد على سلسلة من اللقاءات والمشاورات مع رؤساء المعارضة قصد نيل المصادقة على البرنامج الاصلاحى للحكومة .

واذا كانت مختلف المنظمات التقدمية لم ترفض الحوار والتفاوض ، فانها استطاعت بالفعل ان تقيم الوضعية تقييما صحيحا ، وان تصنع الخطوة الجديدة التي يقبل عليها الحكم في اسبانيا في اطار خدمة اهداف النضال من اجل الديمقراطية ، ومن اجل تحقيق المزيد من المكتسبات الجماهيرية في مختلف الميادين ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فرغبة النظام في التفاوض والاصلاح الديمقراطي ، ما هي الا تعبير عن الازمة التي يعيشها ، كنظام اصبح يدرك مصلحته في التخلص من الهياكل الديكتاتورية العتيقة التي اصبحت تعوق ضمان استمراره . وهذه الوضعية نفسها لم تأت مجانا بل تعبر في ذات الوقت عن نتائج سنين طويلة من النضال الصامد والدؤوب .

لذا ، فمن واجب الحركة التقدمية استغلال هذه الوضعية لخدمة اهداف التحول الديمقراطي الجذري ، واستغلال «الانفتاح» لتحقيق مزيد من المكاسب ، وذلك في اطار شروط واهداف نضالية معلنة ، واضحة ولا تتنازل فيها .

وبمناسبة اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي يوم 29 يوليو ، اعلن الكاتب الاول لهذا الحزب ، ان المعارضة لا يمكن ان تسمح لنفسها بالتنازل على النقاط الاساسية التالية :

● انتخاب مجلس تأسيسي ، ورفض الاصلاح الدستوري الحالي .

● اعلان العفو العام عن كل المعتقلين

ان موت فرانكو في حد ذاته حدثا سياسيا لا يستهان به ، باعتبار طبيعة النظام المرتكزة اساسا على شخص الدكتاتور ، في حين ان هذا الحدث لم يكن منعزلا ، بل اتى في سياق دينامية التحولات السياسية التي تشهدها اسبانيا والتي اشرنا اليها سابقا ، والتي يحركها ويدفعها اساسا نضال الجماهير الاسبانية ، ولكن كذلك التناقضات الداخلية التي يعيشها النظام .

وبالرغم من ان الجناح الفاشي العتيق داخل النظام ، يصير على ضرورة استمرار جوهر النظام السابق (نظام فرنكواي بدون فرانكو) فان النظام الجديد - الملكية - قد وجد نفسه سجين دينامية التغيير الديمقراطي ، ومضطرا لتقديم تنازلات فورية ، ولو على المستوى الشكلي . وهكذا لوحظ من خلال خطاب تنويع الملك ، تغيير في اللهجة التي اعتاد الشعب الاسباني سماعها ايام حكم فرانكو ، حيث التزم الملك بضمن الحريات العامة الديمقراطية ، وحق العمل لكل الاسبان ، وحماية حقوق المواطن ..

ان هذه الوعود لم تنل حقها اللازم من التطبيق فبينما كانت الجماهير تطالب بالعفو الشامل عن كافة المعتقلين السياسيين ، ورجوع المنفيين واللاجئين السياسيين ، اصدر الحكم الملكي عفوا جزئيا شمل جزء ضئيلا من المعتقلين .

وكان الرد المشروع على هذا القرار الذي خيب آمال الجماهير ، هو تصاعد النضال وتجدد المظاهرات والاضرابات ذات المضمون السياسي والاجتماعي الواضح والعميق ، حيث ركزت الشعارات المرفوعة على تغيير النظام وانتزاع حرية التعبير والتجمع والتظاهر .. الخ . وامام هذا ، كان رد فعل الجهاز القمعي عنيفا ووحشيا . وفي احدى المظاهرات التي عمت مناطق الشمال ، لم يتردد من اطلاق النار على المتظاهرين ، مما ادى الى مقتل عدد منهم .

وفي اطار التنازلات الشكائية والمحدودة تقدم وزير الداخلية في بداية صيف 1976 ، بمشروع قانون الترخيص للجمعيات الى «الكورتس» (البرلمان) حيث تمت المصادقة عليه . ويسمح بموجب هذا القانون عقد التجمعات الحزبية ، بالنسبة للحزب التي يعترف بها النظام ، كما تمت المصادقة على مشروع يسمح بموجبه بحق التعبير والتظاهر ، لكن طبعا في اطار الرقابة الحكومية .

وازاء هذه الاصلاحات الجزئية التي اقدمت عليها الحكومة محاولة انفاذ ما يمكن انقاذه من اجهزة النظام ، وقفت المنظمات الديمقراطية معارضة لهذين القانونين الذين ترى فيهما زيفا لآمال الشعب الاسباني في تحقيق الديمقراطية والحرية .

ونتيجة التناقضات الداخلية لحكومة ارياس نافارو ، ومعارضة القوى الديمقراطية تمت استقالة هذه الحكومة ، ثم تعيين ادولفو سوارس كرئيس جديد للحكومة . ويعتبر هذا التغيير السياسي ، في حد ذاته ، انهزاما لانصار اليمين المتطرف ، اعداء التطور الديمقراطي .

الاختيار الثوري ص 3

المهدي بنبركة والاستراتيجية



المهدي وهوشي منه

من خلال مشاركته في التجربة النضالية المغربية منذ الأربعينيات ، وبالتعمق والنقد لنتائج هذه التجربة بعد الاستقلال ، وتتبعه عن كثب لتجارب أخرى في الوطن العربي وأفريقيا ، وساهم المناضل المهدي في رسم استراتيجية ثورية من أجل تحرير الشعوب وازدهارها ، أخذا بعين الاعتبار العوامل الديناميكية التي تدفع في كل وقت وحين إلى التحول داخل معسكر الشعوب المناضلة من جهة ، والمخططات التي تطبخ في المعسكر الاستعماري لمواجهة هذا التحول ، من جهة ثانية .

ومن خلال مساهمته الفكرية التي اقترنت باستمرار بهمارة نضالية اتسمت بالحيوية والنشاط ، واعتماد الجماهير الشعبية أولا وقبل كل شيء . . ساهم بشكل فعال في الدفع إلى الامام بقضايا التحرر ليس على مستوى المغرب فحسب ، بل على مستوى كل شعوب العالم الثالث .

الاستعمار الجديد

وعملية الاستقلال الشكلي . .

انطلق المهدي من واقع التجربة المغربية باعتبارها الميدان الذي ساهم بكيفية مباشرة ودائمة ، وباعتبارها أيضا قد عرفت أولى مبادرات الاستعمار في تحوله من استعمار تقليدي إلى استعمار جديد ، إذا استثنينا نفس العملية التي وقعت في الملكتين العراقية والمصرية قبل الحرب العالمية الأولى .

وهذا التحول بالنسبة لبنبركة ناتج عن الصراع الداخلي في المعسكر الاستعماري بين القوى المتشبثة بالشكل المباشر للهيمنة ، والقوى التي تؤمن بأن « لا حاجة لاستعمال العنف ، لأن النظام الرأسمالي قد تغلغل في المجتمع المستعمر إلى درجة يستحيل معها الرجوع إلى مجتمع ما قبل الاستعمار ، بل انهم أخذوا يعتبرون أن أساليب العنف واستمرار الاحتلال لاستعماري العقاري يعطلان التطور الرأسمالي الذي يمكنهم من تثبيت سيطرتهم » .

وقد تجسد هذا التحول والصراع الناتج عنه في الساحة المغربية خلال مرحلة 1953-1956 حيث كانت الإقامة العامة بجنراليتها تؤيد المعمرين العقاريين بينما تكون تيار ليبرالي مضاد أعطى لنفسه صبغة الصداقة مع الشعب المغربي ، يريد وضع حد سريع للصراع العنيف من أجل الاستقلال حتى يحافظ على مصالحه . وقد حصل نفس الوضع بالنسبة للجزائر حيث بلغ الخلاف بين الجناحين الاستعماريين أوجاه بتكوين منظمة الجيش السري (أواس) ودخولها في صراع مباشر مع الجنرال دوغول .

ويعتمد هذين الجناحين في صراعهما على فئات اجتماعية داخل البلاد المستعمرة نفسها حيث يتحالف المعمرين العقاريون مع فئات من الاقطاعيين والموظفين الكبار الذين استفادوا مباشرة من الاحتلال الأجنبي . وتعتمد الفئة الاستعمارية الليبرالية على بورجوازية ناشئة ذات المصالح المرتبطة مباشرة مع الرأسمال الأجنبي ، والتي تطمح إلى السيطرة على زمام الدولة المستقلة .

وقد أكدت الاحداث في مجموع افريقيا في أوائل الستينيات أن التيار الاستعماري الليبرالي هو الذي انتصر وقام « بتصفية الاستعمار » في شكل « الاختيار الثوري » ص 4

تسوية مع « ممثلي الشعوب » المستعمرة . الا أن طبيعة هذه التسوية ، ونتائجها المباشرة عن واقع ومستقبل الشعب المستعمر مرتبطة بدرجة الوعي التي وصلت إليها الجماهير ودرجة النضج لذا منظماتها المناضلة وقياداتها . ففي شمال افريقيا مثلا وقع حل جزئي في البلدان الثلاث الا انه لم تكن له نفس النتائج .

وقد حل المهدي بتفصيل تسوية يكس ليبيان يتطلبها النقد الذاتي لمرحلة خطيرة كهذه ، ان بالنسبة للمغرب ، وأوضح بكل الشجاعة التي يتطلبها النقد اذاتي لمرحلة خطيرة كهذه ، ان المبادرة الحقيقية كانت في يد الاستعمار الذي انتبه إلى خطورة تطور الحركة الثورية المغربية ،

لقد قرن المهدي في حياته النضالية بين الفكر والممارسة ، واستطاع من خلال هذا الربط ، تزويد الحركة الوطنية المغربية بل مجموع حركات التحرر العالمية بتراث فكري ونضالي حي .

– فعلى مستوى النضال ضد الاستعمار ، ساهم المهدي بشكل فعال في نضال الحركة الوطنية المغربية التي التحق بها وسنه تتراوح بين 14 و 15 سنة . ساهم في عدة مجالات ، الثقافية والاجتماعية منها والسياسية : في الجمعيات الثقافية والمسرحية ، وفي أوساط الطلبة ، وفي التنظيم الحزبي وجرائده ، بالإضافة إلى الدور البارز الذي لعبه في التعريف بقضية الشعب المغربي .

لقد دفعت حيوية المهدي ونشاطه ، المستعمر الفرنسي إلى الانتباه إليه ، حيث سجن في شهر فبراير 1944 بعد المظاهرات الشعبية التي صاحبت الاعلان عن عريضة المطالبة بالاستقلال ، كما نفي إلى الصحراء سنة 1951 . وفي هذه الفترة بالذات ، قال عنه المارشال جوان : « أقوني شر المهدي أقيكم شر المغرب » .

بعد الاستقلال الشكلي سنة 1956 لم يلق المهدي السلاح ، وأراد أن يكون هذا الحدث تحريرا للجماهير لا استقلال أقلية بالسلطة ، وعمل بكل طاقاته على فرض الاختيار التقدمي

وعمل على اجهاضها وتوقيفها في الوقت الذي وصلت فيه إلى أهم منعرج في تطورها ، والذي يلخصه المهدي بما يلي :

– اندماج الطبقة العاملة المغربية في الحركة الوطنية .

– ظهور الحركة الثورية المسلحة في البادية إلى جانب المقاومة في المدن حيث أقيمت حلقة القوى الثورية من عمال وفلاحين .

– مسألة اللجوء للعنف إلى جانب الوسائل السياسية للقضاء على وضع اجتماعي – اقتصادي متعفن .

– دخول الحركة الوطنية المغربية في آفاق ثورية ووحدوية تتجاوز الحدود الترابية

المهدي فكر

على مستوى المؤسسات التي أنشئت آنذاك (المجلس الاستشاري) . وعلى المستوى الجماهيري الذي كان يولييه أهمية بارزة . وبرز مساهمة منه في هذا المجال تتجلى في مشروع « طريق الوحدة » ، هذه الطريق التي شقت الجبال رابطة بين شمال المغرب وجنوبه . وإلى جانب التعبئة الجماهيرية من أجل بناء الطريق في حد ذاتها ، كان المشروع يستهدف أيضا محاربة الأمية والتكوين السياسي للمتطوعين والتدريب الشعبي . . كل ذلك تحت شعار : « نبني الطريق والطريق تبيننا » .

ومن أجل فرض الاختيار التقدمي أيضا ، عمل المهدي على تطوير حزب الاستقلال وتجديد اختياراته ، الا أن تعنت الجناح الرجعي داخل الحزب ، وتماديه في قطع الطريق أمام كل محاولة للتغيير ، حثمت على المهدي ورفاقه تنظيم حركة 25 يناير 1959 التي توجت بميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، هذه الحركة التي قال عنها المهدي : « ان الامر يتعلق بنقطة تحول في حياة الحركة الوطنية المغربية التي انطلقت نحو مرحلة جديدة من

الثورية من اجل التحرر

وحظوظها للاستيلاء على السلطة فيما بعد ، وتضم هذه الفئة الاقطاعيين الرجعيين الى جانب البورجوازية الكومبرادورية وبعض الاطراف المثقفة أو الادارية الموروثة عن الاستعمار . وينبأ المهدي الى خطر هذه الفئات بقوله : « ان تحالف اقطاعيه قوية ورجعية مع بورجوازية عميلة وذيلية ومع أقطاب ادارة غير فعالة ومتعفنة بإمكانه تحقيق ردة رجعية حتى قياسا ببعض اشكال الهيمنة الامبريالية (٠٠٠) ولمواجهة هذا الخطر ومحاربة هذا التحالف يتحتم بالحاح وجود قوة سياسية شعبية وتقدمية » .

مواصلة النضال من أجل تحرر حقيقي

وانطلقا من الواقع المغربي يحدد المهدي مستلزمات النضال من أجل التحرر الوطني ، بعد أن تمكنت القوى الرجعية الحليفة للامبريالية من تحويل ثمار النضال الجماهيري لصالحها . وتتطلب هذه المعركة الجديدة اجتياز مرحلة العفوية والمبادرات الغير المنسقة التي تميزت بها غالب الحركات التحررية في نضالها ضد الاستعمار المباشر ، وذلك بتحديد استراتيجية ثورية واضحة ووضع خطط تكتيكية لخدمة هذه الاستراتيجية وافشال مناورات الامبريالية وحلفاءها في الداخل .

ويرى المهدي أن التجربة قد أثبتت ضرورة فترة زمنية - قد تكون طويلة أو قصيرة - تفصل بين معركة التحرر السياسي والنقطة التي تنطلق منها حركة ثورية صحيحة . ويرتبط طول هذه الفترة الزمنية بقدرة الجماهير على استيعاب الوضعية الجديدة ، والوعي بطبيعة الدولة باعتبارها أداة لاستمرار السيطرة الاستعمارية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، « وما دامت معارك الجماهير مع الحكم الجديد لم تكشف للبيان التحالف المتين والارتباط الاضطراري بين هذا الحكم والاستعمار ، وما دام الحكم يستطيع التظاهر بشيء من الاستقلال ، وما دامت الطبقات المسيطرة يمكنها ان تحمل قناع الديمقراطية والوطنية ، فان أي انتقاد يوجه للحكم بشكل سطحي لا يعدو أن يكون كلاما فارغا وديماغوجيا » .

ويبقى الاختيار بالنسبة للحركة الوطنية أمام أمرين : اما انتقاد جزئيات سياسة الدولة وأداء دور « معارضة صاحب الجلالة » ، وهذا لا يمكنه أن يحقق شيئا . واما أن ترفض هذه الحركة أن تصبح هي أيضا وريثة للاستعمار وتعمل على نهج سياسة تستهدف استئصال جذور الهياكل الرجعية ، اقطاعية كانت أم رأسمالية استعمارية . ولتحقيق ذلك يجب توفير شروط بناء الاداة الثورية وتحديد مهامها العاجلة والبعيدة المدى .

بناء الاداة الثورية ..

والاداة الثورية التي يتحدث عنها المهدي هي الحزب الذي يستمد اختياراته الايديولوجية وأفق الثوري من تركيبه ومحتواه الاجتماعي . فاذا كانت هذه الاختيارات تستهدف التحرر

بالاصح الباب نحو التحرر وليس التحرر في حد ذاته » . ولذلك يتوجب على الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال مواجهة خطر الاستعمار الجديد منذ اللحظة الاولى من هذا العهد . فالهياكل الاستعمارية تبقى على ما كانت عليه وبالتالي فان كل حظوظ الاستقلال الامبريالي تبقى مصانة . « فكل استقلال يستمر في صيانة خصوصيات المجتمع الاستعماري القديم تحت عناوين وأسماء جديدة لن يكون الا مخادعة ومغالطة » .

من كل هذا يستنتج المهدي بنبركة خلاصة أساسية ، وهي أن الشكل الرئيسي بالنسبة لكل حركة تحررية هو مشكل السلطة السياسية ، حيث يجب أن يكون مفهوم الاستقلال هو تحويل كامل السلطة الى المثاليين الحقيقيين للثورة الوطنية ، ولو أدى ذلك الى رفض التسوية ، واللجوء من جديد لوسائل العنف المسلح . يستلزم كل هذا وجود منظمة شعبية مؤمنة بأن لا بد من أخذ السلطة السياسية والاقتصادية ، والا فانها تعيش في الخيال . لأن المستعمر يعمل من جهته على تحويل السلطة لفائدة وريث أو مجموعة وريث قادرين على صيانة مصالحه . وقد تحقق ذلك في كثير من الدول الافريقية الحديثة الاستقلال . ويكون العدو في هذه المرحلة خارجيا وداخليا . فاذا كانت حركة التحرر الوطني تجمع في مرحلة مقاومة الاستعمار جل الفئات الاجتماعية فان ذلك يخفي تناقضات تجاه مجموعات سايرت أو الادارية الموروثة عن الاستعمار . وينبأ المهدي

خاصة في توصيح ظاهرة الاستعمار الجديد وكيفية مواجهتها . كما عمل على تقوية التضامن بين حركات التحرر العالمية لمواجهة المد الامبريالي داعيا الى تحديد استراتيجية شاملة لمواجهة الاستراتيجية الامبريالية الشاملة .

وفي هذا الاطار تحمل عدة مسؤوليات ، وقام بنشاط دائم على مستوى القارات الثلاث ، نكتفي بذكر البعض منها : كانتخابه رئيسا للجنة السياسية لمنظمة التضامن الافريقي الاسيوي في ابريل 1960 ، ومساهمته في عدة مؤتمرات وندوات دولية كمؤتمر باندونغ سنة 1955 ، ومؤتمر الشعوب الافريقية في يناير 1960 بتونس . الخ .

ولقد توج المهدي نضاله على المستوى الدولي بترأسه اللجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث الذي كان من المقرر عقده في هافانا سنة 1966 . الا ان تكاليف جهود المخابرات الدولية والنظام الرجعي المغربي حرم المهدي من حضور هذا المؤتمر الذي بذل كل ما في وسعه من أجل انجازه .

سيبقى المهدي حيا راسخا في قلوب شعوب القارات الثلاث ، كمناضل جند كل طاقاته لخدمة الجماهير الشعبية في نضالها المستميت من أجل تصفية معازل الامبريالية والرجعية والصهيونية .

الاستعمارية للامتداد الى ساحة جغرافية أوسع (المغرب العربي ٠٠٠) وأفق نضالي أعلى .

حصلت التسوية في هذه المرحلة . ويؤكد المهدي أن ليس المحرم هو مبدأ الحلول المرحلية في حد ذاتها شريطة أن تعي الحركة الثورية بأن التسوية حل جزئي تحقق بواسطته مكتسبات مقابل بعض التنازلات ، وعليها ألا تعتبر هذه التسوية انتصارا نهائيا .

ويرى المهدي من جهة أخرى أن التسوية التي تؤدي الى الاعلان على الاستقلال يمكن أن تأخذ اتجاها آخر غير الذي سارت فيه تسوية ليكس ليبان . ويستدل باتفاقية ايفيان بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية ويقول : « بالنسبة للجزائر مثلا ، كانت التسوية التي حصلت في ايفيان تسوية ثورية ، أي أنها مكنت من تحقيق مكتسب أكيد وهو الاعتراف باستقلال الجزائر ، ولم يقفل الباب أمام آفاق الثورة وذلك لاستمرار أداة الثورة قائمة . وفي غينيا ، بالرغم من أن العملية انتهت دون اراقة الدماء فقد استولى الشعب على السلطة بفضل نشاط وبقظة الحزب الديمقراطي الغيني » .

مسألة السلطة غداة الاستقلال ..

ان الاعلان عن الاستقلال كما يقول المهدي ليس الا « عملية سياسية ان لم تكن قانونية فقط ، وبالتالي فانها لا تغير الهياكل الأساسية للبلاد المستعمرة سابقا . والاستقلال هو الشرط أو

وممارسة

العمل المنظم الواعي المثمر الذي يلبي رغبة الجماهير الشعبية المتوثبة نحو مستقبل أحسن ، والذي يواجه مسؤوليات الاستقلال بعزم وحزم » .

لقد كانت هذه الفترة فترة صراع بين أولئك الذين أرادوا أن يكون الاستقلال استقلالا شكليا ، وبين مثالي الارادة الجماهيرية في تحرير كل التراب المغربي من الاستعمار بكل أنواعه وتحرير الجماهير من الاقطاعية والبورجوازية حليفة الاستعمار ، والعمل على وحدة النضال مع الثورة الجزائرية والقوات التحررية في تونس من أجل بناء مغرب عربي موحد . هذا الصراع الذي ساهم فيه المهدي بكل طاقاته وامكاناته ، الشيء الذي جعل النظام الرجعي يبحث عن فرصة للقضاء عليه (محاولة اغتياله في حادثة سير يوم 16 نوفمبر 1962 ، الحكم عليه بالاعدام في أكتوبر 1963 ، وفي 14 مارس 1964) .

طور المهدي وهو في منفاه الاضطراري نضاله على مستوى القارات الثلاث ، وساهم بشكل بارز في التعريف بمشاكل البلدان المستعمرة ، والبلدان الحديثة العهد بالاستقلال ،

٢٩ اكتوبر ٧٦ : الذكرى ١١ لاختطاف واغتيال المناضل المهدي بنبركة



«Nous ne pouvons réaliser notre véritable libération par l'intermédiaire de réformes partielles et dans le cadre du système capitaliste. Seule une politique anti-impérialiste globale, à la fois à l'intérieur et à l'extérieur nous permettra d'être à la hauteur de nos tâches ».

« اننا لا يمكننا ان نتحرر تحررا كاملا بواسطة اصلاحات جزئية وفي اطار النظام الرأسمالي » وان سياسة شاملة لمناهضة الامبريالية في الداخل والخارج هي وحدها الكفيلة بجعلنا في مستوى المهام الملقاة على عاتقنا »

29 OCTOBRE 1976 : 11^e ANNIVERSAIRE DE L'ENLÈVEMENT ET L'ASSASSINAT DU MILITANT
Mehdi BENBARKA

الحقيقي من السيطرة الاستعمارية الامبريالية ،
وتغيير الهياكل الرجعية في البلاد ، واذا كان
الافق الثوري يلوح الى بناء المجتمع الاشتراكي ،
فان ذلك يعكس التركيب الاجتماعي لهذا الحزب
باعتباره يضم الفئات الشعبية التي لها مصلحة
في هذا التغيير ، ألا وهي الجماهير الكادحة في
البوادي والحوضر من عمال وفلاحين فقراء
ومثقفين ثوريين ، بحيث يصبح هذا التنظيم
مجسدا لتحالف هذه الفئات ضد الطبقات المستغلة
من اقطاعيين وبرجوازيين طفيليين ، حلفاء وركائز
الاستعمار الجديد .

ويستمد هذا الحزب شكله التنظيمي من المهام
المنوطة به ، وهي تجنيد أوسع الجماهير على
جميع المستويات وفي مختلف الواجهات ، فيكون
الضروري بناء على أساس التنظيم الخلوي في
الاحياء والقرى والمؤسسات الاجتماعية
والاقتصادية . كما يعتمد في نشاطه على تعبئة
الجماهير داخل المنظمات الجماهيرية .

واذا كان المهدي يحدد بوضوح الافق الثوري
الرامي الى بناء المجتمع الاشتراكي فان المهام
الظرفية في مرحلة مناهضة الامبريالية يجب
أن تكون بالنسبة اليه ، عبارة عن قرارات
سياسية ذات أهداف جزئية تكون بمثابة :
« علامات في طريق المسيرة الكبرى نحو الغايات
الاساسية » . لذا يجب تقسيم البرنامج العام
الى برامج مرحلية - لا تتشكل أهدافا في حد
ذاتها - يكون كل بند منها ذو مدلول واضح
داخل الاطار الشامل . وهذا الوضوح في
وضع كل عمل أو نضال من أجل مسألة جزئية في
الاطار الشمولي هو الضمان « حتى لا يصبح
الحزب يكتفي بالخطة التكتيكية « المرحلية » ،

دون أن ينطلق من أفق استراتيجي ، فيكون
مصيره أما أن يسرق منه الخصم سياسته واما
أن يظهر بمظهر الانتهازية » . ويكون للبرنامج
المرحلي ارتباط وثيق بسرعة مسار الثورة اي أنه
يكيف باستمرار مع طبيعة كل مرحلة ، ويحدد
الشعارات التي تجند حولها الجماهير ، كما
يتضمن الشروط التي لا تنازل عنها . وقد حدد
المهدي بالنسبة للمغرب - مثلاً - في ظروف
1962-1965 هذا البرنامج في النقاط التالية :

- حل مشكلة الديمقراطية باخضاع الماسكين
الحقيقيين للسلطة السياسية لارادة الجماهير .

- النضال من أجل اصلاح زراعي كعمود فقري
لتحويل عميق في الهياكل القائمة .

- اعطاء أهمية بارزة للتضامن ضد الامبريالية
على المستوى الدولي .

مفهوم التنمية وحتمية الاختيار الاشتراكي

ويتطرق المهدي الى مهمة القوى التقدمية
اتجاه الدولة المستقلة مبرزا ضرورة تجنييد
الجماهير حول شعار التنمية الذي يجب ان يثير

نفس العطف والحماس الذين كان يثيرهما شعار
الاستقلال . لكن يجب اعطاء التنمية مفهومها
الصحيح حتى لا تصبح « وسيلة لاختفاء البأس
والفقر » ، اذ ان هناك نموذجين :

- تنمية تقاس بعدد كلومترات الطرق المعبدة
والفنادق الفخمة والمحطات السياحية ، وبمعدل
الدخل القومي دون الاخذ بعين الاعتبار التمايزات
الموجودة

- والتنمية التي تقاس بالواقع الاقتصادي
والاجتماعي والثقافي ، أي بنسبة الاطفال المتعلمين
ونسبة الطلبة وسط الشباب ، ونسبة الفلاحين
الفقراء ونسبة العاطلين

فالمقياس الاول بالنسبة للمهدي هو مقياس
الطبقة المستغلة المرتبطة بالامبريالية ، والمقياس
الثاني هو مقياس القوى التقدمية : « فاذا كانت
الهياكل التحتية من طرقات وموانئ وسدود
يمولها ويبنها الفنيون الاجانب ، وكان الازدهار
الاقتصادي ليس الا فتح فروع للشركات الاوربية
الكبيرة ، يحق القول وبكل موضوعية ان هذه
الطريقة تكرر الاسلوب الاستعماري وتثبت
استمرار الهيمنة الاجنبية . .

والطريق الصحيح لتحقيق التنمية الحقيقية يجسده الاختيار الاشتراكي . الا أن الاشتراكية
كشعار قد تعرضت في الوقت الراهن لكثير من التشويه حيث استعملت غير ما مرة لتغطية طبيعة
أنظمة اقطاعية أو شبه فاشستية صنعتها الامبريالية . لذا فمن الضروري عدم الاكتفاء بالاشتراكية
كشعار ، بل اعطائها مضمونا واضحا ومحددا والعمل على توفير شروط مسبقة للبناء الاشتراكي
تتمثل في :

- حل مشكلة السلطة بوضع مؤسسات تهكن الجماهير من المراقبة الديمقراطية لجهاز
الدولة ، ومراقبة توزيع الخيرات والانتاج الوطني .
- وضع هيكل اقتصادي يقلع جذور سيطرة الامبريالية والبورجوازية .
- وجود أداة سياسية تجند الجماهير وتعتبر عن مصالحها ، وتعمل على تجنيد كل الطاقات
الوطنية من أجل التحرر والتقدم .

من أقوال المناضل المهدي

فلسطين ومناهضة الامبريالية

« ان قضية فلسطين دخلت في اطار قضايا
حركة التحرر العالمية في آسيا وافريقيا وأمريكا
اللاتينية ، وهي لم تعد قضية عرب ويهود ،
بل حركة عربية ثورية ضد قوى الاستعمار بلا
تعصب عنصري . فذلك وبسبب هذا المفهوم
الانساني والعالمي لقضية فلسطين يمكننا ان
نعمد على القوى التقدمية والثورية في أفريقيا
لتدرك حقيقة هذه القضية ، ولتقف بجانب

العرب في نضالهم العادل » .

... ونحن نعتبر أن النضال ضد الامبريالية
هو واحد : ففي الفيتنام وفي الكونغو وفي
سان دومانك نجد نفس العدوان ، وهي نفس
الامبريالية الامريكية انما تظهر تحت أشكال
ثلاث . وبالتالي فان تضامننا يجب أن يظهر
بشكل واضح دقيق ومنظم ، فالتضامن لا
يجب أن يترك للعفوية » .

الشاملة ...

وأكبر ضمان لكي يكون البناء منسجما
متينا هو في التنظيم الشعبي السياسي
والنقابي والخاص بالشباب والنساء ، هذا
التنظيم يجب أن يعم الوطن العربي ويكون
أداة لرفع مستوى الوعي فيه ولتجنيد الجماهير
الشعبية من أجل التحرر أولا ثم البناء والنمو
الاقتصادي والاجتماعي لفائدة الشعب » .

حول العمل الجماهيري ...

ان المناضلين يكتسبون قوتهم الايديولوجية
وصلابتهم الخلقية عن طريق نضالهم وسط

المغرب العربي خطوة نحو الوحدة العربية

« المغرب العربي كما نؤمن به وكما نعمل
له ، لا يمكن أن يكون الا منطلقا للتحرر العربي
ولبناء المجتمع العربي المتحرر المزدهر على أسس
من العدالة والتقدم تتناغم مع كل مخطط
استعماري (.....) »

لذلك نعتبر ان بناء هذه الوحدة المتحررة ،
يجب أن يبدأ من مختلف أجزائها تبعاً لتحرر
هذه الاجزاء من سيطرة الاستعمار والاقطاع
وأن يصعد البناء عاليا ، من مشرق البلاد
العربية ومغربها الى أن يلتقي في قمته العليا
متناسقا مكتمل البنين .

الاختيار الثوري ص 6

الشعب ، سواء داخل الحزب نفسه أو عن طريق
المنظمات الجماهيرية أو في العمل والمنجم
والجامعة أو الحقل . (.....)

علينا أن نغير اهتماما خاصا لنشاطنا في
وسط الفلاحين ، وأن نقيم منظمات جماهيرية
فلاحية طالما اتخذنا قرارات بشأنها . ونحن
في حاجة الى قيامها لتعزيز عمل فروعنا
القروية المنتشرة على مجموع خريطة البلاد .

وعملنا كذلك في الميدان النسوي يجب أن
يتقوى بتأسيس منظمة جماهيرية تساعدنا
على اكتشاف الكوادر النسوية ، وعلى تعميق
الوعي الثوري لدى الفتيات والنساء اللواتي
يشكلن احدى الدعائم لبناء المجتمع الجديد .

وان على خلايا الطلاب والشباب أن تدخل
في مهامها مزيدا من العمل على توحيد الشباب
ضمن منظماتهم الخاصة ، لكي تصبح قادرة
على القيام بدور التحريك والتأطير . (.....)

علينا أن نحلل سائر هذه العوامل حتى
نسلط كل الاضواء على المشاكل التي تحدث
في العلاقات الدقيقة بين النقابات المهنية
والحركات الثورية يجب أن يكون واضحا في
الاذهان أهمية النضال النقابي ، وكذلك ضيق
افقه ، اذا هو لم ينفذ على المطالب السياسية
والاهداف الثورية .

منبر المناضلين : تقرير من فدرالية العمال الاتحاديين باوربا الغربية الى مؤتمر الاتحاد الاشتراكي

خلال شهر يناير 1975 تقدم العمال الاتحاديون باوربا الغربية بتقرير الى مؤتمر الاتحاد الاشتراكي ، مساهمة منهم في النقاش المطروح داخل القاعدة الاتحادية آنذاك .

والجدير بالذكر ان هذا التقرير لم يظهر له اثر من خلال المؤتمر الاستثنائي ، وان « المسؤولين » حاولوا دون اطلاق المؤتمرات على رأي المناضلين اعمال باوربا .

ومن خلال هذا المنبر ، نستعرض اهم الفقرات التي تضمنها التقرير .

من اجل استراتيجية واضحة وتنظيم طلائعي ثوري

المحرمة والمسحوقة والمستغلة .
ان تحديد التناقضات الطبقية في مجتمعنا بهذا الشكل ، يوضح لنا ان الهدف الاستراتيجي المرحلي هو تحقيق الثورة الديمقراطية الوطنية واستئصال الهياكل الاقطاعية والاستعمارية من بلادنا .

غير ان اختيار المرحلة الديمقراطية الوطنية كخطوة نحو تحقيق الاشتراكية يستلزم منا رفع كل لبس عن مضمون هذه الثورة الديمقراطية ، واعطائها مفهومها الحقيقي كما تحدده النظرية الثورية ، ووضع حد للتأويلات الخاطئة .

فالثورة الديمقراطية الوطنية لا تعني الاقدام على مساومات واتفاقات فوقية مع الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية عميلاتي الامبريالية ، ولكنها تعني نضالا مستميتا ضد هذه الطبقات من اجل عزلها ، وفرض الديمقراطية عليها ، وانتزاع التنازلات التي ستضعفها والتي من شأنها ان تشق الطريق نحو الثورة الاشتراكية .

الشكل التنظيمي

كلنا ندرك السلبيات التي عانى منها حزبنا بسبب جماهيرية تنظيمه ، وبسبب الاسس التي بني عليها منذ تأسيسه حيث رفعت شعارات اللاحزبية واللامركزية .. وذلك بغض النظر عن ايجابيات تسييس وتوعية جماهير واسعة من الشعب المغربي .

ولقد تمثلت اول محاولة جادة لتجاوز هذه الوضعية في المذكرة التنظيمية التي طرحت بكل وضوح مبدأ التنظيم الخلوي ، ومبدأ المركزية الديمقراطية . غير ان هذه الوثيقة الهامة في تاريخ حزبنا لم تعرف تطبيقاً شاملاً يجعل منها سلاحاً تنظيمياً في يد المناضلين . لذا ، فاننا نعتبر ان تطبيق المذكرة التنظيمية ، مع تعميق مفاهيمها باعتبار ان مسألة الاشكال التنظيمية متوقفة على طبيعة المرحلة وما تقتضيه من مواجهة واساليب تنظيمية ، ان تطبيق هذه المذكرة لا زال يشكل مهمتنا التنظيمية المستعجلة .

خلاصة :

ان المراجعة الشاملة لخطنا السياسي والتي نحن مقبلون عليها يجب ان تتم في اطار تطوير وتعميق بيان 8 اكتوبر التاريخي ، وفي اطار التطبيق الفعلي للمذكرة التنظيمية ، كما يجب ان تكون منسجمة مع ايجابيات تجربتنا الطويلة والثمينة ومكتسبات تراثنا النضالي ، ووفية للمبادئ الاساسية التي استشهد في سبيلها العشرات من خيرة واصلب مناضلين .

عاشت وحدة المناضلين الاتحاديين في القاعدة

عاش حزبنا الثوري المناضل

الخيبة ، نظرا لصالأة المكتسبات بالمقارنة مع الموقع القوي الذي لا زال يحتله اعداء شعبنا في بلادنا : الامبريالية والاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية . فماذا حققنا على مستوى النضال المشروع لفرض الحريات العامة ، وفرض تطبيق القوانين .. وعلى مستوى نشر الفكر الثوري وتعميقه .. وعلى مستوى تأطير وقيادة نضال الجماهير الشعبية ضد الاستغلال والاستبداد ؟ ..

اننا في الحقيقة لم نكسب الا الشيء القليل ، وذلك موضوعيا بسبب القمع الوحشي الموجه ضدنا ، ولكن كذلك بسبب الاخطاء التوجيهية والتنظيمية .

لهذا اصبح من الضروري ، بل من الحيوي ان نقيم تجربتنا بشكل موضوعي يتجنب الذاتية والتشخيص ، حتى نتمكن من استخلاص العبرة من اخطائنا ، وحتى نستفيد من ايجابيات تجربتنا . كما اصبح من الضروري والحتمي ان نضع حد لغموض ايديولوجيتنا وتدبدب استراتيجيتنا وجماهيرية تنظيمنا ..

ان هذه العملية اصبح يشعر بضرورتها كل واحد منا ، لان اي مناضل لم يعد مستعد للاستمرار في اطار الغموض ..

من نحن ؟

ان الاجابة على هذا السؤال بتحديد انتمائنا الطبقي ، وتبيننا بشكل نهائي لايدولوجية الطبقة العاملة هو الذي يمكننا من توضيح ايديولوجيتنا . فالاشتراكية العلمية ليست بالنسبة الينا مجرد شعار نرفعه كما يرفعه العديد من خصومنا ، اذ لا يمكننا فصلها عن الممارسة التنظيمية والعملية المطابقة لها ، كما لا يمكننا فصلها عن المفاهيم الاساسية للنظرية الثورية التي بلورها الوعي الطبقي للجماهير الكادحة ، واغنتها التجارب الثورية الاشتراكية .

الاستراتيجية والتكتيك

ان هدفنا الاستراتيجي على المدى البعيد لا يمكن ان يكون الا تحقيق الثورة الاشتراكية ، وبناء مجتمع اشتراكي خالي من كل انواع الاستغلال .

غير ان هذا الهدف الاستراتيجي على المدى البعيد يتطلب منا تحقيق اهداف استراتيجية مرحلية وذلك لغرض حل التناقض الاساسي الموجود في بلادنا ، والذي حدده بيان 8 اكتوبر التاريخي ما بين :

• « الفئات الاقطاعية والبورجوازية المتداخلة المصالح والتي تعمل مع الاحتكارات الامبريالية والرأسمال الاجنبي » .

• « والقوات الشعبية المؤلفة من اوسع الجماهير

لقد مضت اكثر من 12 سنة على النقد الذاتي التاريخي الذي طرحه الاختيار الثوري فيما يتعلق بالاخطاء الثلاث : انصاف الحلول ، الصراع في نطاق مغلق ، دن نحن ؟ .. مضت 12 سنة ، وما فتأ الحزب يكرر نفس الاخطاء :

- التنازلات والصراعات في الكواليس مع الجهاز النقابي حول التقرير المذهبي بمناسبة المؤتمر الثاني .

- الوحدة سنة 1967 مع نفس الجهاز وبالرغم من معارضة المناضلين والقواعد الحزبية .

- الكتلة الوطنية كاتفاق فوقي مفاجيء بالنسبة للمناضلين ، وفي غياب وحدة النضال القاعدي .

- المفاوضات مع القصر (1965 ، 70 ، 72 ، 1974 ..) في السرية التامة بالنسبة للمناضلين .

- استعمال اسلوب العنف عدة مرات بدون مراعاة للمستوى التنظيمي للحزب ، وبدون التجنيد الكافي والتنوعية الكافية والتنظيم الكافي للجماهير الشعبية التي هي الاولى المعنية بالامر .

ان هذه السلبيات كلها يمكن تصنيفها ضمن الاخطاء الثلاثة القاتلة .. ويفسر بعض الاخوة تلك النكسات بتعايش تيارين متناقضين داخل الحزب .

اما بالنسبة الينا ، فان مسؤولية هذه الاخطاء محددة على مستوى القيادة التي توجد فيها الخلافات والازدواجية .

اما المناضلون القاعديون ، فانهم ساهموا الى حد الساعة بتنفيذ المبادرات والتعليمات القيادية والانضباط اليها ، وقدموا العديد من التصحيحات وساهم الشعب المغربي بصفة عامة بالعديد من ابناءه من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين من اجل ان تستمر مسيرتنا النضالية .

لهذا ، فاننا كمناضلين في القاعدة نرفض الذاتية والتشخيص ، ونعتبر ان نقد الاخطاء موجه لقيادة الحزب ككل وبدون تمييز .. وذلك الى غاية ما نتوصل بنقد ذاتي صريح يقيم التجربة بكل موضوعية ويستخلص العبرة من الدروس ، ويحدد المسؤوليات كذلك .

بدون هذا النقد الذاتي المسؤول والذي من واجب القيادة ان تأخذ المبادرة فيه ، وذلك بمشاركة جميع المسؤولين الذين ساهموا في التجارب السابقة - بالايجابيات والسلبيات - . بدون هذا ، سيضطر المناضلون الى اعتبار ان القيادة لم تكن في مستوى الثقة التي وضعت فيها من طرفهم ...

ان حصيلة الـ 10 سنوات الاخيرة من نضالنا الطويل والمزير ، نضطر الى تقييمها بشيء من الاختيار الثوري ص 7

على هامش الانتخابات الموعودة :

البديل

واليوم ، فتحت أي شروط تحضر العملية الانتخابية ، ولخدمة من ؟
ان التجربة الجديدة التي بادر اليها الحكم ، لا تستهدف سوى استكمال الجوانب « الموفرة للاستقرار » ، وخلق مؤسسات تتحمل أعباء الصراع في منطقة المغرب العربي ، وفي نفس الوقت تدعيم مشروعية النظام « ومبايعته » قصد ضمان استمراره ...

وفي إطار استثمار نتائج الحملة حول الصحراء ، حرص النظام على توفير شروط موضوعية ، عن طريق ما يسمى « بالوحدة الوطنية » لضمان نجاح خطته ، وحرص في نفس الوقت على التحكم في قوانين اللعبة وتحديد الإطار الذي لا يمكن الخروج عنه « في حدود الالتزام بمقاييس الدستور » ومن أجل « تساكُن الحاكمين والمحكومين » كما ورد في خطاب رئيس الدولة ، والذي صرح كذلك :

« وعلى المرشحين من جهة ألا يعبثوا وألا يلعبوا بأمانة ترشيحهم لينتخبوا . فكما عليك شعبي العزيز أن تختار الملائق ، فعلى المرشحين الذين لا يؤمنون بنظامنا ، ولا يؤمنون بمؤسساتنا ، ولا يؤمنون بالحفاظ على أصالتنا ، عليهم ألا يتخذوا هذه الانتخابات مطية للوصول إلى أهدافهم » .

وهكذا فإن الحكم قد رسم للعبة حدودها وشروطها وحضر لها جوها العام ، كما أكد عزمه على توقيفها أن هي تجاوزت الإطار المحدود لها .

ومن ثم فهل يمكن بواسطة هذه « الانتخابات » تحقيق مكاسب لصالح الديمقراطية الشعبية ؟ وهل يمكن الاستفادة منها لصالح الجماهير وتوفير تجدد عام ووحدة وطنية حقيقية ضد أعداء الديمقراطية الإقطاعيين البرجوازيين ... كما كان الشأن بالنسبة لتجربة 1963 الناجحة ؟

ان مجرد النظر إلى مجمل الشروط والظروف التي تحيط بالانتخابات الموعودة ، يوضح بكل جلاء أن التنفيذ الحقيقي منها هو النظام القائم ، لذا يتحتم فضحها وكشف الغرض والاساليب التي تمر بها .

وان البديل المطروح أمام الحركة الوطنية والتقدمية هو تصعيد النضال الجماهيري لانتزاع مطالب أدنى تعرضت للمناقضة أو الإلغاء والتي بدون تحقيقها يكون حتى طرح المسألة الانتخابية من باب المغالطة :

- رفع الحظر عن الحريات العامة (حرية الصحافة والرأي والتجمع ...)
- إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين وكشف الحقيقة عن الاغتيالات السياسية (اغتيال المناضل عمر بنجلون) وعن مصير الناضلين المختطفين .

- إعادة الشرعية للاتحاد الوطني لطالب المغرب .

ان النظام الرجعي برفضه هذه المطالب وتماديته في خنق أبسط الحريات الديمقراطية مثبنا ركائز حكمه المطلق ، قد وفر لنفسه شروط نجاح لعبته الانتخابية .

ان البديل الكفيل باحباط مخططات النظام هو تشبث الحركة الوطنية والتقدمية بالشعارات الأساسية التي فرضتها الممارسة النضالية والرامية إلى تحقيق سيادة الشعب ، وصياغة نضالها اليومي في إطار العمل على تحقيق المكاسب التي تخدم هذا الهدف انطلاقا من الواجهة المستهدفة التي يفرضها عرق الصراع القائم ما بين الحفنة الإقطاعية البرجوازية ومجموع الشعب المغربي .

يجري النظام المغربي استعدادات واسعة النطاق لتحرير العملية الانتخابية الجديدة في الإطار الذي يضمن له المزيد من التقوي ، وهيمنة اختياراته على مستوى كل الأصعدة ، السياسية والاقتصادية والثقافية .

وعلى قدم وساق ، تنتجد أجهزة وزارة الداخلية في المدن والبلواحي لتحضير شروط التحكم في كل أدوار العملية . ولنفس الغرض ، أنشئت وجددت منظمات سياسية مزيفة لا تخرج عن تمثيل الكمشة الادارية ، وذوي المصالح الطبقية المنتفعين من تفاقم الاوضاع وسوء حالة الجماهير الكادحة .

وهكذا يبذل النظام الرجعي قصارى جهده ، سواء على المستوى السياسي أو الاداري لانجاح اللعبة ، وفي الحدود التي لا تخرج عن خطته .

ان العملية الانتخابية المعرصة بمجالسها المحلية والجهوية وبمجالسها النيابية في طريق الانجاز على نفس النوال وب نفس التقاليد المعهودة ، لا تختلف في جوهرها عن التجارب السابقة ، تلك التجارب التي أوضحت بكل جلاء ، ومن خلال المعركة الديمقراطية ، التناقض الصارخ ما بين مصالح الأقلية الإقطاعية البرجوازية التي تسعى باستمرار إلى حصر كل تجربة ديمقراطية في إطار شكلي ومعه كل المفاهيم الليبرالية الرجعية ، من جهة ، وطموحات الجماهير الكادحة إلى تحقيق سيادة الشعب وتوفير الديمقراطية لصالح الأغلبية ، من جهة ثانية .

ومن خلال فشل النظام طوال التجربة السابقة حتى في تحقيق الديمقراطية الشكلية الضرورية للتصويت على طبيعته الاستبدادية ، يبدو واضحا أن الحلقة المفرغة التي عرفت البلاد في الأيدان الانتخابية لم تكن إلا من باب المناورة ، ولم يستهدف منها النظام سوى التخفيف من عزلته واسترجاع قوته كلما اختنقته مظاهر السخط الشعبي ، ليعود من جديد إلى جوهر سياسته الاستبدادية القمعية ، ويضع الديمقراطية جانبا حتى مناسبة أخرى ...

أما على المستوى الشعبي ، فإن الجماهير الكادحة كما قاومت بشدة كل التجارب السابقة التي لا يزال النظام ينتسب بصحتها وجودة قوانينها ، ظالت تناضل في أفق استئصال مختلف الهياكل القائمة ومن أجل فرض الديمقراطية وفرض السيادة الشعبية بانتخاب « مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسم إرادة الجماهير ويضمن مراقبة الشعب لأجهزة الدولة ، ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ، ويسطر الإطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط البناء الاشتراكي » (بيان 8 أكتوبر 1972 للجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية) .

ومن أجل فرض هذه المطالب الديمقراطية ، وبالمحتوى الشعبي للديمقراطية ، قدمت الحركة الوطنية والتقدمية توضيحات جساما ، وتعرضت من النظام الحالي نفسه لشنى أنواع الاضطهاد والتصفية .

وبالرغم من ذلك ، استطاعت الرات المتتالية ، أن تقشل مخططات النظام وأن تضعه وجها لوجه مع تناقضاته ، محققة في نفس الوقت مكتسبات نضالية على طريق تعزيز وتدعيم المطالب الديمقراطي .

ونخص بالذكر مواقف الرفض المبدئي لاختلاف الدساتير المنوطة بها فيها الدستور الجاري به العمل حاليا والتي أجمعت كل فصائل الحركة الوطنية والتقدمية على عدم تركيته ، وكذلك المعارك الانتخابية التي خاضتها بأهداف واضحة ومعلنة وهي فضح طبيعة النظام وتنوعية الجماهير وتحقيق مكاسب نضالية تخدم المفهوم الديمقراطي الصحيح ، كما كان الشأن بالنسبة لانتخابات 1963 على الخصوص .